المجلة المغربية للدراسات القانونية والاقتصادية
ISSN(P) :1142-2489
Numéro 13, FEVRIER 2025
REMEJE
العدد 13، فبراير 2025
ISSN(E) :3085-4555
Revue Marocaine des Eudes Juridiques et Economiques

العولمة ومسالة السياسات العمومية الاجتماعية في سياق التوجه النيوليبرالي

Globalization and the Issue of Social Public Policies in the Context of Neoliberal Orientation

Oughlane El Houcine الحسين أغلان

أستاذ محاضر، الكلية المتعددة التخصصات، جامعة السلطان مولاي سليمان، بني ملال.

الملخص: ننطلق في هذا المقال من مفارقة اساسية مفادها أن هناك تعالي في مفهوم الدولة الاجتماعية في الخطاب السياسي، في سياق نيوليبرالي معولم، وفي هذا السياق يتم طرح سؤال حول شروط الدولة الاجتماعية، وهل مازالت شروط بناء الدولة الاجتماعية، لأن بناء وقيام الدولة الاجتماعية مرهونة بالاقتصاد والسياسة الاقتصادية. كما أنطلق من فرضية مفادها أنه يصعب للاقتصاد النيوليبرالي بناء الدولة الاجتماعية، لأن المدرسة الاقتصادية هي التي تحدد السياسات العمومية ومسارها، وكلما تغيرت المدرسة الاقتصادية تغيرت السياسة وتغير القانون. (قانون المالية) كما أن المتغير الاساسي الذي انطلق منه في دراسة المفارقة بين معالم السياسات الاجتماعية والنيوليبرالية هو المتغير الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: السياسات العمومية الاجتماعية، الدولة، النيوليبرالية.

Abstract:In this article, we start from a fundamental paradox: the concept of the social state has been elevated in political discourse within a globalized neoliberal context. In this framework, a critical question arises concerning the conditions necessary for the establishment of a social state. Are the prerequisites for building a social state still viable, given that its emergence and sustainability are contingent on economic factors and economic policies? We also posit a hypothesis suggesting that it is challenging for a neoliberal economy to build a social state, as the dominant economic school of thought defines public policies and their trajectories. Any shift in the prevailing economic paradigm leads to changes in policy and legal frameworks, such as fiscal laws. Moreover, the key variable underpinning this study of the paradox between the features of social and neoliberal policies is the economic factor.

Keywords: Social public policies, the state, neoliberalism.

تقديم:

تكمن قوة الدولة في مدى قدرتها على تأمين الحماية والخدمات الاجتماعية لجميع المواطنين مهما كانت إمكاناتها المالية، ويمكن للحكومات وضع سياسات اجتماعية تضمن المساواة في الحصول على الحماية وخدمات التعليم والرعاية الصحية بنوعية جيدة لكل فئات الاجتماعية وفي كل المجالات الترابية، ومن الضروري أن تولي الحكومات اهتماما خاصا بالفئات الأكثر ضعفا وأن تتخذ إجراءات فعالة لصالحها ليس للوفاء بالتزاماتها الشاملة بل أيضا لأهمية الخدمات الاجتماعية وتحقيق العدالة الاجتماعية والمجالية، والمتعلقة بصون حقوق الإنسان والحد من الفقر والهشاشة...وتحقيق التنمية الترابية في كل مجالاتها.

وفي هذا السياق واجهت الدولة تحديات كبيرة في تنظيم العلاقات المتنافرة في العوالم المتعددة التي تضم الفاعلين المختلفين في ميدان السياسة، إلى حد أن الدولة في محطات تاريخية متعددة وجدت نفسها تخدم وتخضع لجزء من المجتمع أو نخبة محددة، الشيء الذي ضرب في العمق، لب فلسفتها المؤسسة على فكرة الصالح العام. وقد تجلت هذه الحالة في انتصار الدولة الأوليغارشية أو الأقلية سواء كانت اقتصادية، أو دينية، أو عسكرية، أو عائلية أو حزبية. وتعيد هذه الوضعية المتكررة في الزمن التساؤل حول ما إذا كانت الدولة نجحت فعلا في عملية تنظيم العلاقات مابين المجموعات وما بين العوالم الاجتماعية المتعددة على أساس المساواة[1].

كما أن الدولة تريد أن تواجه الاختلالات المجالية وواقع الهشاشة والفقر بالتخلي عن المقاربة المركزية التي ورغم ماحققته من إيجابيات فقد عجزت في تحقيق أهدافها الاجتماعية والسياسية بشكل كبير، حيث تزايدت الفوارق الاجتماعية والمجالية وأدت إلى تنامي أزمة الثقة بين الدولة والمواطن.[2] وهذا ما جعل الحاجة ماسة إلى وسطاء وفضاءات جديدة لرد الثقة، وإلى توسيع دائرة مشاركة المواطنين مؤسسات وجماعات وأفراد في الحياة العامة وفي الحياة السياسية. وقد أثبتت اللامركزية والجهوية والمقاربة المجالية نجاعتها في العديد من الدول وعلى رأسها ألمانيا، خاصة في بعدها الاجتماعي، زد على ذلك اتجهت العديد من الدول إلى المجتمعات المحلية للقدرة على مواجهة الاقتصاد النيوليبرالي[3].

---

[1] عزمي بشارة " مسألة الدولة: أطروحات في الفلسفة والنظرية والسياقات" المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الاولى، 2021، ص 220-255.

[2] الحسين أغلان "الاحزاب السياسية والفعل العمومي الترابي: حالة جهة درعة تافيلالت" أطروحة الدكتوراه، كلية الحقوق، جامعة ابن زهر، أكادير، 2023، 145.

[3] يعتبر مصطلح النيوليبرالية متداول بكثرة في النقاش الأكاديمي، وأيضا في الفضاء العمومي منذ ما يقارب نصف قرن. ويتم مناقشة الفكرة من طرف مؤلفون من خلفيات نظرية وأيديولوجية متنوعة. فمثل أي مدرسة فكرية، فالنيوليبرالية تتكون من تيارات ترفض الجماعية وترفض الليبرالية المانشسترية le libéralisme manchestérien. ويهدف المشروع النيوليبرالي إلى خلق مجتمع تنافسي مبني على رؤية جديدة للفرد – المؤسسة، مركزًا على التنافسية والفردية. أعمال فريدريش فون هايك، ميلتون فريدمان، هذا التيار نشط في فرنسا منذ مؤتمر والتر ليبمان Walter Lippmann في 1930 والستينيات 1960.وكانت المحاولة لتجديد الليبرالية المعروفة بـ "الليبرالية الجديدة" التي انتقدت الرؤية المجردة للحرية في المشاركة في التبادل السوقي التي نشرتها عقيدة دعه يعمل. هي مفهوم "الحرية الاجتماعية" التي يجب أن تستند إلى مساواة حقيقية بين المتعاقدين، مضمونة من قبل الدولة، وعلى القيد بدلاً من الحرية الفردية. نتذكر النقد لدعه يعمل الذي وجد أيضا عند جون مايناردكينز والذي انتقد عقيدة الليبرالية لتتبع المصلحة الشخصية على حساب المصلحة العامة، ملاحظا أيضا أن الأفراد ضعفاء جدا أو جاهلون لتحقيق أهدافهم الخاصة.

الاشكالية:

ننطلق في هذا المقال من إشكالية مركزية أساسية، تكمن في أن التحولات التي عرفها فعل الدولة من الدولة الضبطية الحارسة إلى الدولة التدخلية، ثم إلى دولة الحد الأدنى، وفي سياق بروز تيارات فكرية تنادي بنهاية الدولة، بالمقابل بروز أزمات اقتصادية واجتماعية وظهور قوى اجتماعية تنادي بضرورة تدخل الدولة في الاقتصاد والسياسة، يصعب بناء الدولة الاجتماعية بكل المقومات والأليات التي تقوم عليها هذه الآخيرة، وأدى إنهيار الإشتراكية مع سقوط جدار برلين سنة 1991 إلى صعود الرأسمالية وقوة الشركات المتعددة الجنسيات. وفي هذا السياق يتم طرح الاشكالية التالية: في سياق تعالي الخطاب السياسي حول الدولة الاجتماعية، هل يمكن بناء هذه الاخيرة بكل مقوماتها في سياق التوجه النيوليبرالي الذي يؤمن بالإنعاش الاقتصادي والمقاولتي؟

الأهمية:

يقترح هذا المقال أولا نظرة شاملة على النيوليبرالية في علاقتها الجدلية بالدولة الاجتماعية، من خلال عرض العناصر الرئيسية للتوجه النيوليبرالي، ثم السمات البارزة للمجتمع الذي يتصوره، وأخيرا، نتساءل عن تأثيرات مسار هذا الفكر المعتبر سلطوي على الدولة والقانون والاهتمام بالانتعاش الاقتصادي.

الفقرة الأولى: من الدولة الضبطية إلى الدولة الاجتماعية سياق التحولات السوسيواقتصادية

انطلق تاريخ السياسات الاجتماعية مع الموجة الثانية من حقوق الإنسان (الحقوق الاقتصادية والاجتماعية)، بحيث اجتماعيا كان وراءها الإيديولوجية الماركسية، واقتصاديا كان وراءها الحرب العالمية الأولى والثانية والأزمة الاقتصادية 1929 التي خلفتها هذه الحروب. فالسياق الغربي هو الذي أعطى للسياسات العمومية بعدها الاجتماعي، على إعتبار أن السياق الغربي كان عنوانه التفاعل والصراع المستمر في الزمن بين الاقتصادي والسياسي والاجتماعي.[1]

فالسياسات الاجتماعية باعتبارها جزء من السياسات العمومية، وفي علاقتها بالسياسي والاجتماعي والاقتصادي وبدأت من داخل المعمل في أوروبا ارتباطا بالحماية الاجتماعية، وارتباطا بالأمن الاجتماعي، وبمفاهيم في مجال الشغل، غير أن الاحتكاك والتفاعل الذي حصل بين الاقتصادي والاجتماعي، والسياسي، والتكنوقراطي هو الذي أعطى السياسات العمومية كلها والسياسات الاجتماعية بشكل كبير.[2]

وساهم الحد من الإنفاق الاجتماعي إلى إعادة النظر في الوظيفة الاجتماعية للدولة، وظهور أفكار وأطروحات جديدة مع ميلتون فيردمان Milton Friedman ، وتراجع الليبرالية الكلاسيكية خاصةً النظرية الكينزية، والدعوة إلى العودة إلى أفكار آدم سميث Adam Smith ، إلى إبعاد الدولة عن التدخل في الاقتصاد، في إطار عودة مفهوم الدولة الضبطية L'Etat Régulateur من أجل إعادة هيكلة الاقتصاد، وضبط المجالين الاجتماعي والاقتصادي بواسطةِ خلق مسافة بينهما وترك

[1] أولريش شيفر – منظرو الرأسمالية الجديدة – انهيار الرأسمالية – أسباب إخفاق السوق المحررة من القيود – مجلة عالم المعرفة – العدد 371 السنة 2010 – الصفحة 31.

[2] عبد اللطيف الزواوي " السياسات الاجتماعية الفئوية بالمغرب: المرجعيات والمؤسسات" رسالة ماستر، جامعة ابن زهر أكادير، 2021، ص7.

الحرية للمجال الاقتصادي؛ كي يسترجع عافيته، وفي المقابل كبح جماح هيمنة المجال الاجتماعي على الاقتصاد وتأمين تحول الدولة واندماجها في نظام السوق.[1]

ولقد انتعش الاهتمام الماركسي في ستينات القرن الماضي وسبعيناته نتيجة القدرة الواضحة لدولة الرفاه الكينزية الوطنية على إدارة اقتصاد ما بعد الحرب في المجتمعات الأرسمالية المتقدمة، ونتيجة مازعم " نهاية الايديولوجيا" التي صاحبت النمو الاقتصادي لتلك المرحلة. حرض هذا الانتعاش للنظريات الماركسية في الدولة إلى انطلاق حركة مضادة في الثمانينات من أجل استعادة الدولة كمتغير تفسيري حاسم في التحليل الاجتماعي،... خصوصا في و.م.أ حيث اتهمت الماركسية بالاختزالية الاقتصادية، نظرا لتركيزها على علاقات البنية الفوقية بالتحتية والصراع الطبقي... كما تعرضت الوظيفية البنيوية للانتقاد نظرا لافتراضها أن ما يقرر تطور النظام السياسي وعملياته هو المتطلبات الوظيفية للمجتمع جملة[2].

وكان فعل الدّولة في البداية محصورا ومبنيا على إيديولوجيا وفكرة على أن الدّولة هي الشّخص الذي ينوب على سيادة الأمة وسيادة الشّعب في حماية الإقليم خارجيا وداخليا وتنظيم العلاقات التفاعلية بين الناس، وفي ضمان الحقوق والحرّيات العامّة... وهذا ما يعرف بـ"الدّولة الحارسة" و"الدّولة الدركية". وتَشكّل هذا المعتقد لدى الدّول الغربية على أن الدّولة ليس لها الحق في التدخّل في تنظيم العلاقات الاقتصادية والسّوق وفرض عدم التدخّل في بعض العلاقات الاجتماعية عليها، مثل العلاقة بين المشغل والآجير. ومنعت الدّولة التدخّل في الاجتماعي والاقتصادي، وسميت "الدّولة المحايدة" و"الدّولة الأحادية" و"الدّولة الدركية"[3].

وفي هذا السّياق، فالدّولة الحارسة هي دولة تستمد وظائفها من الفكر الدّاعي إلى حياد الدّولة بعدم تدخّلها، فالدّولة في هذه النوع مُجرّدة من جوانبها الاجتماعية إلا ما تعلق بالأمن. وتسهر على جباية الضّرائب لتغطية الوظائف التقليدية، فهي –كما يرى آدم سميث– يجب أن تمتنع عن التدخّل في النشاط الاقتصادي بتركيز نشاطها في وظائفها الإدارية كالأمن والعدالة والأعمال العامّة، وقيامها ببعض الأنشطة الاقتصادية الحصرية، ما ينجم عنه عزوف القطاع الخاصّ عن الانخراط في مسارها، لانعدام أسباب ودوافع الرّبح والثراء[4].

وإن تشبّع فكر جون ستيوارت ميل بالواقعية وارتباطه بالمجتمع أثرت في طريقة تفكيره التي تتميز بنظرة إيجابية جدّاً اتجاه الدّولة إلى درجة اعتبار أفكاره في الاقتصاد السّياسي بمثابة أطروحات في السّياسية الاجتماعية. فقد تقبل وجود الدّولة بل ألحّ على ضرورة تدخّلها ليس فقط لحماية الأفراد كمجتمع، وإنما كذلك لحماية الفرد حتى من نفسه. "إن عدم تدخل الدّولة قد يُؤدّي إلى أن يضر

[1] ميلتون فريدمان، "الرأسمالية والحرية"، ترجمة محمّد هشام الشامي، دار الشروق، القاهرة، 1991.

[2] Karl Marx, les crises du capitalisme, Edition et traduction Jacques Hebenstrekht 2009, Demopolis, Paris,2009, p 30.

[3] -Pierre Grégory, Jean-Pierre Daviet L'État gardien ou destructeur du passé artistique ? Dans Commentaire 2015/4 (Numéro 152), PP 872 _ 876.

[4]- Christophe Marchand: Economie des interventions de l'Etat, Que sais-je, Presses Universitaires de France, paris, 1999, p.17.

المرء نفسه بنفسه، وأن يبقى جاهلا أو أن يبذر ماله أو أن يُسمّم أقاربهم أو أن يبيع نفسه... ولكنْ إذا تدخلت الدّولة ومنعت بعض الأنشطة فسيكون المنع بالنسبة إلى الرجل العاقل تجنيا على حقه في التصرّف الحر[1].

ومن ثمّ قامت بعض المجتمعات الغربية بكبح تفشي ظاهرة السّوق في عمومها، باعتبار أن سلبياتها ما هي إلا هدم متنام لركائز المجتمع، كما أشار إلى ذلك كارل بولانيي (karl polanyi[2]). وكانت أهداف هذه السّياسات الأولى هي منح الحماية الاجتماعية للأفراد كما أكد ذلك روبرت كاستيل (Robert Castel[3]). وهذا النموذج الجديد لم يكن له معنى في المجتمعات الترابية، إذ إن مشكل الفقراء والمعوزين مرتبط بعلاقة القرب (le terroir). وكانت كلّ ظواهر البؤس تعالج محليا عن طريق الإحسان العمومي والمساعدة، ولكنْ بظهور الطبقات العمالية ونظام الإجراء، تطورت أشكال جديدة من التضامن التي كانت وراء نشأة "دولة الرّعايا" (l'état providence). فقد شكل كقطاع عمومي كلّ ما بُني على أساس بنية اجتماعية، وبعد ذلك ظهرت سياسات أخرى ذات طبيعة قطاعية، كالسّياسات الفلاحية[4]...

وكانت هذه السّياسات تتميز بطابع قطاعي، إذ إن كلّ سياسة تتشكل كقطاع للتدخّل يتناسب مع تقسيم المجتمع، وغالبا ما يكون القطاع سابقا للسّياسة. ويبدو أن هذا الأخير على شكل بنية عمومية للأدوار الاجتماعية، فالقطاعي هو الذي يُحدّد القواعد ويختار النّخب ويصيغ القيم، ففي بعض الأحيان السّياسة هي التي تعيق القطاع –حالة السّياسات الاجتماعية.[5]

ولكنْ بعد ذلك وقع تحول كبير، من خلال مجموعة من الأزمات[6]. واستنجد الاقتصاد بالدّولة بعد هذه الأزمات الاقتصادية. وأصبحت الدّولة تتدخّل في الاقتصاد، وأصبحت تُؤسّس شركات وتوسّع نشاط الدّولة، وأصبحت بعد ذلك تقوم بالنشاط الاجتماعي من خلال السّياسات الاجتماعية. وهو ما يعرف بـ"الدّولة التدخّلية".

بعد انهيار نظام الاقطاع، ظهرت الدّولة كوحدة سياسية في أوروبا في كلّ من فرنسا وإنجلترا وإسبانيا. وظهر معها الفكر التجاري مع نهاية القرون الوسطى، الذي ساد منذ نهاية القرن الخامس عشر حتى منتصف القرن الثامن عشر[7]. ودفع هذا التيار على ضرورة ضرورة رفع شأن الدّولة في الجانب الاقتصادي والسّياسي، وتدخل الدّولة من أجل إنعاش المنظومة الاقتصادية نظرا إلى ما تمتلكه من الموارد البشرية والتجهيزات (السفن، المال، الجيش)... وفي هذا السّياق تعالت الأصوات بضرورة تدخل الدّولة في كلّ مجالات

[1] - Laurence Lenglet , JOHN STUART MILL: De la liberté, Trad. de l'anglais, Collection Folio essais (n° 142), Gallimard, 1990, p173.

[2]- Karl polany, la grande transformation aux origines politiques et économiques de notre temps, Paris - Gallimard 2009.

[3]- Robert castel, les métamorphoses de la question sociale, une chronique du salariat, Paris-Gallimard, 1999.

[4] بير مولر "السّياسات العمومية" ترجمة عبد المالك أحزرير، طبعة 2018، ص. 7.

[5]- Gosta esping anderson, les trois mondes de l'état providence, Essai sur la capitalisme moderne, puf, 2007.

[6] _ الحرب العالمية الاولى والثانية، والازمات الاقتصادية العالمية.

[7]- Luiz Carlos Bresser-Pereira , economic reforms and cycles of state intervention, world development, 21(8), august 1993: p. 1337 -1353.

النشاط الاقتصادي من خلال توجيه ودعم النشاط الاقتصادي والاستثمار فيه، وتنظيم الإنتاج والاستهلاك، بالإضافة إلى مراقبة التوزيع والأسعار، لزيادة قوة الدّولة وترائها عن طريق تجميعها أكبر كمّية من المعادن النفيسة لتبني قوة الدّولة اقتصاديا في مواجهة بقية الدّول الأخرى. ولن يتأتى هذا الا عن طريق الاهتمام بالتجارة الخارجية بزيادة التصدير وتخفيض الاستيراد. ومن أجل ذلك قامت الدّولة بتشجيع التصدير وفرض القيود على الواردات، وكذلك وضع قيود تشريعية على حُرّية التجارة وحُرّية المنتجين وحُرّية العمال، سواء فيما يتعلق بالتجارة الخارجية أو التجارة الدّاخلية.[1]

وفي هذا السّياق أشار جون ماينارد كينز (John Maynard keynes) في كتابه "النظرية العامّة للتوظيف والفائدة والنقود" بضرورة التدخّل الواسع للدّولة، إذ عمل في البداية على هدم الأصول والمسلمات الفكرية للنظرية التقليدية، بسبب فشلها في معالجة المشاكل الاقتصادية التي ظهرت في فترة الكساد الكبير الذي أصاب الاقتصاد العالمي في 1929، والمتمثّل في تزايد حدة البطالة، وانخفاض مستويات التشغيل التي وصلت إلى مُعدّلات غير مسبوقة، والإفلاس الذي تعرضت له معظم الشّركات، وانهيار البورصات المالية وتوقف البنوك عن أداء وظائفها، وغيرها من المشاكل التي عجز الأفراد في ظلّ اقتصاد السّوق عن القضاء عليها وعلى هذا الكساد.[2]

ولمعالجة هذا الكساد ينبغي أن تتدخّل الدّولة في النشاط الاقتصادي من خلال زيادة الإنفاق العام لإنقاذ المؤسّسات الاقتصادية من الخراب، والاهتمام بها وشراء الأسهم وذلك من أجل ضمان استمراريتها وإنعاشها لضمان التوازن الاقتصادي، وتدخّل الدّولة من أجل زيادة مُعدّلات التوظيف والتشغيل والنمو وكذلك توجيه الاقتصاد ورفع مستوى الطلب الفعال للحفاظ على استقرار الأسعار وتحقيق النمو الاقتصادي الذي عجز الأفراد عن تحقيقه، وانتهى بضرورة قيام الدّولة بتنظيم ومراقبة الاستثمار بالإضافة إلى الأعمال العامّة والمرافق العمومية[3].

وفي هذا السّياق نأدّى الفكر الاشتراكي بضرورة تدخّل الدّولة في النشاط الاقتصادي من خلال قيامها بالإنتاج، الذي يعتمد الخصائص أو الدعائم الآتية: الملكية العامّة لأدوات الإنتاج؛ تحديد الأثمان؛ حافز العمل وتدخل الدّولة في النشاط الاقتصادي[4]،

[1]_ Giulio M. Gallarotti, The Advent of the Prosperous Society: The Rise of the Guardian State and Structural Change in the World Economy, Review of International Political Economy Vol. 7, No. 1 (Spring, 2000) p 52 -53.

[2]- John Maynard Keynes.the general theory of employment, interest and money fellow of the king's college, cambridge, published by harcourt, brace and company, and printed in the u.s.a. by the polygraphic company of America, New York, Macmillan Cambridge University Press, for Royal Economic Society in 1936; ed 2002 p 15-28.

[3]- John Maynard Keynes.the general theory of employment, interest and money fellow of the king's college, cambridge, op.cit p 15 -28.

[4]- John Maynard Keynes.the general theory of employment, interest and money fellow of the king's college, cambridge, published by harcourt, brace and company, and printed in the u.s.a. by the polygraphic company of America, op.Cit, p.15 -28.

أي أن الدّولة هي التي تملك كافة وسائل الإنتاج في المجتمع وتحدّد الأنشطة، كما تقوم بتحديد الأثمان وتقوم بتوفير السّلع والخدمات الأساسية بأسعار تكون في متناول مختلف الطبقات، كما أنها تحدّد للقطاع الخاص إن وجد أنماط الاستثمار وحدوده[1].

وحتى 1914 لم تكن الدّولة تتدخّل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وكانت بمثابة الدّولة الحارسة. وكان دورها منحصرا في حماية إقليمها والدفاع عنه ضدّ العدوان الخارجي والحفاظ على الأمن والاستقرار من الناحية الدّاخلية، بالإضافة إلى إقامة العدل بين أفراد المجتمع. وهذا الدّور كان يتماشى مع الفكر الرّأسمالي الذي كان سائدا في ذلك الوقت، ولظروف محدّدة شهدتها المجتمعات في تلك الفترة، فإنه بعد 1914، خاصة بعد نهاية الحرب العالمية الأولى 1918، التي أثرت على الجانب الاقتصادي والاجتماعي، ظهر الفكر الاشتراكي، الذي ينادي بتدخّل الدّولة في كافة مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية، والذي وصل إلى حد تأميم الكثير من المشروعات الكبيرة (الموصلات والمناجم والكهرباء)...

وزاد دور الدّولة من خلال نظام التأمينات الاجتماعية، وكذا تنظيم عملية الإنتاج الاقتصادي وتنظيم الأجور والأسعار، وفي الدّول الرّأسمالية كان تدخّل الدّولة يختلف حسب قوتها أو ضعفها أو مفاهيمها الدّستورية، ففي الولايات المتحدة مثلا شدّد الدّستور على الحُرّيات الفردية واحترام المبادرة الفردية وحذر من تدخل الدّولة. ومن مظاهر تدخل الدّولة، على سبيل المثال، فرضُ تدابير الحماية في بعض الفروع الصّناعية والتجارية، وفرض الضّرائب لغايات اقتصادية واجتماعية، ومراقبة المصاريف، والاستثمار المباشر لبعض المشاريع الصّناعية والتجارية كالكهرباء والمياه وإنشاء شركات ذات منفعة عامة...[2]

وبعد الحرب العالمية الثانية زاد توسع دور الدّولة بحكم الظروف الموضوعية الدّاخلية والخارجية، وقد وسعت الدّولة نشاطها وأخذت تهتمّ بأمور اقتصادية واجتماعية تأمينا للمصلحة العامّة. وشمل تدخّل الدّولة في مرحلة لاحقة كلّ المشاريع المعرفة باسم المنافع العامّة، كالكهرباء والماء والمواصلات والخدمات الأساسية للمجتمع. ثمّ بعد ذلك أصبحت الدّولة تضطلع بتوفير مناصب العمل وتأمين الأفراد ضدّ مخاطر الشّيخوخة والعجز والبطالة.[3]

وأخذ تدخّل الدّولة منذ القدم أشكالا عديدة، حتى شهدت الفترات الحديثة شكل التخطيط المركزي، خاصة في السّتينيات والسّبعينيات. فقد أصبحت الدّولة تسيطر على الاقتصاد عن طريق الملكية العامّة وتقوم بتحديد الأهداف الواجب تحقيقها والحاجات العامّة. ويكون ذلك من خلال وضع خطط مركزية إلزامية تفرض على مختلف المؤسّسات العمومية من إنتاج وتوزيع، ولذلك فإن جوهر نظام التخطيط المركزي هو تنفيذ أوامر اقتصادية تصدرها السّلطة المركزية بما لها من قدرة على تحقيق النظرة

[1]- Whitaker, J.K., "Marshall, Alfred", The New Palgrave: A Dictionary of Economics, Vol. 3 (K to P), John Eatwell et al., eds. (Macmillan Press, 1987), p. 350 –363.

[2]- Whitaker, J.K., "Marshall, Alfred,"The New Palgrave: A Dictionary of Economics, op.cit. p 350 - 360.

[3]- Gaussin Sur l'état social dit état sauvage, article, Bulletins et Mémoires de la Société d'Anthropologie de Paris Année 1866 1 pp. 365 -369.

الشّاملة للاقتصاد استنادا إلى المعلومات التي تمتلكها والمستمدّة من مختلف العناصر التي تخول لها اصدار قرارات اقتصادية شاملة، تمتلك مختلف عناصر القرار الاقتصادي، وذلك حسب منطق مروجي هذا النظام[1].

وظلت أفكار كينز بخصوص فعل الدّولة بدورها في النشاط الاقتصادي تشكل الأساس النظري للسّياسات الاقتصادية التي اتبعتها بلدان كثيرة خلال العقدين اللذين أعقبا الحرب العالمية الثانية، وصولا إلى مطلع السّبعينيات من القرن العشرين[2].

غير أنه أمام تنامي الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية فقد عجزت المدرسة الكينزية عن تفسير إخفاق الدّولة في إعادة التوازنات المطلوبة رغم تدخّلها القوي. وفقدت السّياسات الاقتصادية الكنزية للدّولة فعاليتها الإجرائية وكفاءتها الميدانية. وتفاقمت أزمات معظم الدّول الرّأسمالية، ما أفسح المجال لتجدّد الفكر الليبرالي بمختلف تياراته الحديثة، وظلّ انهيار المعسكر الاشتراكي وتفككه، وتجدّد آليات السّيطرة الاقتصادية على البلدان النائية لإعادة احتوائها ومنع حدوث حالات إفلات نموذجية تُهدّد النظام الرّأسمالي.[3]

وعلى هذا الاساس تحولت الدولة الليبرالية باتجاه تبني نماذج تدبيرية جديدة، تكمن في السعي إلى إشراك المجتمع المدني في بلورة السياسات العمومية في إطار فلسفة تدبيرية جديدة تسمى " الحكامة La Gouvernance" كما تحولت الليبرالية الكلاسيكية إلى مرحلة جديدة اتسمت بخوصصة جهاز الدولة وبروز النيوليبرالية وتراجع الدولة عن التدخل في السوق مع استبدال الفاعلين السياسيين بالفاعل التقنوقراطي والفاعلين المدنيين، وتخلت الدولة عن دورها الأبوي والحمائي بالمعنى الكينزي – Keynésienne للمجتمع، وتحرير قوانين السوق، ومن أشكالها الرقابة والضبط ومجتمعات ما بعد الحداثة، وأصبح مفهوم دولة الأمة، في موضع تساؤل، حيث ظهرت بوادر دولتين متوازيتين هما؛ دولة الحاجة الديمقراطية والهيئات التمثيلية الصورية لعموم الشعب، ودولة الظل اللامرئية واللاشخصية المتمثلة في حركة الأموال عبر البنوك والبورصات العالمية، وأصبحت الدولة مهددة بالتفتت جراء بروز ما أسماه المفكر الألماني كارل فيرنر – Karl Werner بمفهوم أو مصطلح التاريخانية – L'Historisme.[4]

الفقرة الثانية: النيوليبرالية وخطاب الدولة الاجتماعية

[1]- Pierre Guillaume, L'état providence en question.article Vingtième Siècle. Revue d'histoire Année 2001 p. 43 -50.

[2]- Pierre Guillaume, L'état providence en question.article Vingtième Siècle. Op.cit, p43 -50.

[3]– ندير قمرة، "تأثير الفكر الاقتصادي على دور الدّولة في المجال الاقتصادي في العالم الثالث"، مقال، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 2017/18، ص. 351.

[4] ديفيد هارفي الليبرالية الجديدة (موجز تاريخي) مكتبة العبيكان بالتعاقد مع جامعة أكسفورد – نيويورك – الولايات المتحدة – الطبعة الأولى سنة 2008 ص 109.

شكلت النيوليبرالية الفكر الجديد في تحديد العلاقة بين الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، وظهر هذا التيار في أواخر القرن العشرين، ويعمل على على تعزيز السوق الحرة، مع تقليص دور الدولة في الاقتصاد والخدمات الاجتماعية، بالمقابل توسيع دور القطاع الخاص. [1]

وتمثل النيوليبرالية محاولة للانفصال بين الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، وجهدا لإعادة التفكير في الجهاز السياسي–الإداري، لا يجب أن يحتوي جدول أعمال الأحزاب السياسية على أعباء المجتمع بعد الآن بل على طلبات الشركات. غير أن الليبرالية القديمة كانت مصممة كأيديولوجية لأولئك الذين يعارضون بشكل متعصب أي تدخل للدولة، خاصة في الشؤون الاجتماعية، في حين أن النيوليبراليين يرغبون في فتح مشروع مؤسسي يتوازى مع تحسين آلية السوق.

المصدر: إعداد شخصي

ينبغي الاشارة إلى ان الدولة الليبرالية هي مبنية على الاقتصاد والاجتماع، والسياسة مبنية على التعدد والحرية، كما أن الاقتصاد مبني على المنافسة. ولايمكن للاقتصاد أن يكون بدون سياسية ولايمكن للسياسة أن تكون بدون اقتصاد.[2]

أما النيوليبرالية لا تهمها السياسة ولا الدولة في طبيعتها وشكلها، وإن ما يهم النيوليبرالية هو الانعاش الاقتصادي المقاولتي الربحي والذي يتنفى مع الاسس الكبرى لبناء الدولة الاجتماعية.[3] حيث أن النظرة النيوليبرالية لها تصور جديد حول القانون والسياسية والاقتصاد والعلاقة بينهما وتركز على مسألة الانعاش الاقتصادي وإهمال السياسة والقانون.

[1] Harvey David, *A Brief History of Neoliberalism*, Oxford University Press, 2005.pp2-11.

[2] ABDELMALK IHZRIR « L'Etat et le droit dans le renouveau néolibéral la trajectoire d'une pensée autoritaire » remald ; revue Marocaine d'administration locale et de développement, 173. 2023, p44.

[3] Pierre rosanvalon « la crise de l'etat providance » Edition de seuil, 27, rue jacob, paris, 1981, p54.

وتم تنفيذ النهضة النيوليبرالية على أساس إجماع واشنطن، وترجمت إلى مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية والسياسية باسم مبادئ "الحكم الرشيد" التي حددتها المؤسسات المالية الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. كان "التعديلات الهيكلية"، شروط الحصول على القروض للبلدان النامية، لها جانبها المؤسسي والقانوني.[1]

وكان إنشاء محاكم مستقلة، وتعزيز المؤسسات الديمقراطية التمثيلية، وخاصة بناء دولة القانون وسلطة قضائية "معاصرة" جزءا من حزمة "الإصلاحات" التي فرضتها المؤسسات الدولية. وعزز ذلك الفكرة التي تقول بأن القواعد الاقتصادية للعولمة لا يمكن فصلها عن إنشاء أنظمة سياسية ليبرالية وديمقراطية. وفعلا، كانت برامج الاستثمار للمؤسسات المالية الدولية في مجال المعايير والمؤسسات مهمة للغاية.[2]

وفي سياق نكران النيوليبرالية للدولة والسياسة لابد من الحديث عن سؤال التنمية الترابية والسياسة الترابية، والسياق يقول على ضرورة وجود نخب لها هامش من المناورة قادرة على بناء فعل عمومي ترابي ويقوم هذا الفعل على أدوات جديدة "التعاقد والشراكة" واليات جديدة لا علاقة لها باليات الدولة، والذي يقوم على أدوات جديدة من اجل التنمية والمنافسة وأصبحت استراتيجية التنمية السياسية الترابية[3].

كما أن سؤال التنمية الترابية (خدمات القرب، والتنمية الاجتماعية، والتنمية الاقتصادية وتشجيع الاستثمار) في سياق النيوليبرالية يصعب الحديث عن شيء اسمه الدولة الاجتماعية، ويصعب على الدول القدرة على بناء اقتصاد قادر على مواجهة التحديات الاجتماعية، ودفعتها إلى النخب الترابية سواء في التنظيم والطاقة والقدرة الشرائية والهشاشة والفقر. لكن بالمقابل ساهم الاقتصاد النيوليبرالي في هشاشة المجتمعات. وبالتالي لما تم منح الصلاحيات للمجالس لتدبير المجال كان بالضرورة نقل اعتمادات مالية. وأصبحت النخب المركزية تصرف المشاكل العمومية إلى النخب الترابية.

وفي ظل الإقتصاد النيوليبرالي المهيمن على قرارات الدول أصبحت الاقتصاديات الوطنية عاجزة عن النهوض بالوظيفة الإجتماعية للمجتمعات وتوفير الخدمات وتحقيق الإشباع والرفاهية، وأصبحت الدول تهتم بتحقيق التوازنات الماكرو- اقتصادية وأصبح تدخل الدولة في الإقتصاد يقتصر على تلبية رغبات السوق والجهات الدولية المانحة، وانتقلت الدولة من منطق الدولة الكل – Le Tout Etat إلى منطق الدولة الميسرة لتدفق الرأسمال والإستثمار الأجنبي، أو دولة الحد الأدنى بتعبير ميشيل كروزيه– Michel Crozier، وأصبح من واجبها التخلي عن سيادتها الإقتصادية والسياسية لصالح التدخل المباشر للشركات المتعددة الجنسيات والجهات الدولية المانحة في قراراها الإقتصادي، وأصبح دور البرلمان والحكومة يقتصر على المصادقة على القرارات التي تتماشى مع

[1] ABDELMALK IHZRIR « L'Etat et le droit dans le renouveau néolibéral la trajectoire d'une pensée autoritaire » op,cit, p47.

[2] Daniel Mock. « La mondialisation et Etat de droit », in les cahiers de droit, vol 41, n°2, juin 2000, p.236.

[3] Pierre Lascoumes et Patrick Le Galès, "Gouverner par les instruments", Presses de Sciences Po, Paris, 2004.

منطق " الدولة المقاولة " أو منطق " الدولة السوق " وكنتيجة لذلك هيمن التقنوقراط على السياسات العمومية وتم تهميش المبادرة السياسية للفاعل الحزبي والنقابي، وأصبحت التنمية الإقتصادية والإجتماعية تدار بمنطق حماية السوق وتوفير الظروف الملائمة لانتعاشها، وتحولت التنمية إلى وسيلة لتسهيل الولوج إلى الأسواق، وأصبح دور الدولة هو ضمان هذا الولوج بشكل سلس، وذلك من خلال آلية الضبط المؤسساتي والأمني الذي تتوفر عليه، وانتهى دور الدولة في تأمين الخدمة الإجتماعية والوساطة التقليدية في إدارة التنمية وتحولت هذه الأخيرة من تدبير " التنمية من أعلى " إلى تدبير " التنمية من أسفل ".[1]

أصبحت النخب السياسية الترابية في ظل التحولات والديناميات العامة عبر المنعطف النيوليبرالي هي ضرورة لأنها القادرة على تحمل الصدمات القاعدة والمشاكل الاجتماعية، حيث أن الهشاشة بدأت مع النيوليبرالية واصبحت الحاجة إلى فاعل يتحمل هذه الأزمات في مكان الدول المركزية، وهي النخب الترابية والتي ستحل محل الدولة. ولكن بالمقابل هناك ثقل الثقافة اليعقوبية والحاضرة بقوة في البناء المؤسساتي، ولذى فإنه في تاريخ المؤسسات الإدارية نجد ليس هناك توازن بين المركز والمحيط منذ سنة 1871. وهناك صعوبة أيجاد تمفصل بين سيطرة الدولة والتعدد الترابي .

لذلك فالنخب السياسية الترابية هي أداة في يد الدولة. خاصة طرح سؤال تقوية النخب السياسية الترابية والعودة إلى التراب هي في الحقيقة بروز نخبوية جديدة مستلهمة من النموذج النيوليبرالي.

وفي هذا السياق أصبحت الانظمة السياسية في حاجة إلى إعادة خلق نخبة واعية مسؤولة ومنفتحة داخل النظام وشفافة داخل المستويات. ولكن النموذج النيوليبرالي يقاوم هذا النموذج وان اللامركزية لم تمكن من هدم خضوع علاقة الجماعة بالدولة، بل استطاعت الدولة تجزيئ النخب.

فترابية السياسات العمومية الاجتماعية تقتضي ضرورة الاعتراف بأن التنوع الجغرافي والثقافي يؤثر بشكل كبير على كفاءة وفعالية ونجاعة السياسات الاجتماعية. فالمجالات المختلفة قد تواجه تحديات متفاوتة تتطلب سياسات عمومية مخصصة تأخذ في الاعتبار الظروف المحلية مثل التركيبة السكانية، الوضع الاقتصادي، والثقافة المحلية... كما أن ترابية السياسات العمومية الاجتماعية تعمل على تعزيز مشاركة المجتمعات المحلية في عملية صنع القرار، من خلال اللامركزية، يمكن للسلطات المحلية والمواطنين أن يكون لهم دور أكثر فعالية في تشكيل السياسات التي تؤثر على حياتهم مباشرة. هذه المشاركة تعزز الشفافية والمساءلة وتعمل على تغذية النقاش الديمقراطي على المستوى الترابي، كما تشجع على التفكير الإبداعي والابتكار في بناء السياسات. بدلا من اعتماد منهجية "مقاس واحد يناسب الجميع"، يتم تشجيع الحلول المخصصة التي تأخذ بعين الاعتبار الفروقات الجغرافية والثقافية والاقتصادية بين المناطق المختلفة.

[1] عبد المالك أحزرير "لماذا العودة إلى التراب" محاضرة لطلبة الدكتوراه، كلية الحقوق بأكادير، جامعة ابن زهر، 2024.

خاتمة:

من خلال العديد من الكتابات نخلص إلى أن تراجع دور الدّولة في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في نهاية عقد الثمانينيات وبداية عقد التسعينيات أصبحت عدة مُؤسّسات وهيآت دولية تساعد المنظمات غير الحكومية لتقوم بأنشطة تُكمّل دور الدّولة، ما شجع على تزايد المبادرات الجماعية لتكوين تنظيمات وجمعيات ذات أهداف متنوعة. وشهدت دول العالم الثالث عموما والمغرب خصوصا حركية ملحوظة في تقوية وتوسيع النسيج الجمعوي الذي يستقطب الأفراد للانخراط في أعمال وأنشطة جماعية منظمة تقوم على أساس التطوع في مجالات مختلفة وتقوم بدور فعال في الحياة العامّة.وقد تعاظم دور النسيج الجمعوي والفاعلية التي تحظى بها نشاطه إلى اهتمام الدّولة فأصبحت تنظر إليه كشريك في عملية التنمية. ولم يعد القرار والفعل فعلا سياسيا، بل انتقل إلى القرار العمومي والفعل العمومي القائم على تعدّد الفاعلين. وعملت بعض الاتجاهات المعرفية على تجاوز العجز الموضوعي ومحدودية مناهج ومقاربات العلوم الاجتماعية في تحليل الفعل العمومي، من خلال التفكير في تأسيس حقل علمي قادر على فهم وتحليل سياقات إنتاج القرار العمومي مساير للتحولات الاجتماعية والاقتصادية والسّياسية... فقد تأكد أن ما يُميّز النموذج الأنجلوساكسوني عن الفرونكفوني هو ربطه للمشاكل العمومية بالمجتمع، بخلاف نظيره، الذي بقي حبيس المقاربة المؤسّساتية إلى حدود الثمانينيات. وأسهمت المقاربة المعرفية—مرحليا–في تجاوز العوائق الابستمولوجية والمنهجية التي خلّفها التحليل المؤسّساتي من خلال تجديد سؤال العلاقة بين الفاعلين وفي أي إطار وبأي رهانات.

لائحة المراجع:

- عزمي بشارة " مسألة الدولة: أطروحات في الفلسفة والنظرية والسياقات" المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الاولى، 2021
- الحسين أغلان "الاحزاب السياسية والفعل العمومي الترابي: حالة جهة درعة تافيلالت" أطروحة الدكتوراه، كلية الحقوق، جامعة ابن زهر، أكادير، 2023،
- أولريش شيفر – منظرو الرأسمالية الجديدة – انهيار الرأسمالية – أسباب إخفاق السوق المحررة من القيود – مجلة عالم المعرفة – العدد 371 السنة 2010
- عبد اللطيف الزواوي " السياسات الاجتماعية الفئوية بالمغرب: المرجعيات والمؤسسات" رسالة ماستر، جامعة ابن زهر أكادير، 2021
- بير مولر "السّياسات العمومية" ترجمة عبد المالك أحزرير، طبعة 2018
- ندير قمرة، "تأثير الفكر الاقتصادي على دور الدّولة في المجال الاقتصادي في العالم الثالث"، مقال، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 2017/18
- ديفيد هارفي الليبرالية الجديدة (موجز تاريخي) مكتبة العبيكان بالتعاقد مع جامعة أكسفورد – نيويورك – الولايات المتحدة – الطبعة الأولى سنة 2008
- Karl Marx, les crises du capitalisme, Edition et traduction Jacques Hebenstrekht 2009, Demopolis, Paris,2009.
- Pierre Grégory, Jean-Pierre Daviet L'État gardien ou destructeur du passé artistique ? Dans Commentaire 2015/4 (Numéro 152)
- Christophe Marchand: Economie des interventions de l'Etat, Que sais-je, Presses Universitaires de France, paris, 1999
- Laurence Lenglet , JOHN STUART MILL: De la liberté, Trad. de l'anglais, Collection Folio essais (n° 142), Gallimard, 1990
- Karl polany, la grande transformation aux origines politiques et économiques de notre temps, Paris -Gallimard 2009
- Robert castel, les métamorphoses de la question sociale, une chronique du salariat, Paris-Gallimard, 1999

- Gosta esping anderson, les trois mondes de l'état providence, Essai sur la capitalisme moderne, puf, 2007
- Luiz Carlos Bresser-Pereira , economic reforms and cycles of state intervention, world development, 21(8), august 1993
- Giulio M. Gallarotti, The Advent of the Prosperous Society: The Rise of the Guardian State and Structural Change in the World Economy, Review of International Political Economy Vol. 7, No. 1 (Spring, 2000)
- John Maynard Keynes.the general theory of employment, interest and money fellow of the king's college, cambridge, published by harcourt, brace and company, and printed in the u.s.a. by the polygraphic company of America, New York, Macmillan Cambridge University Press, for Royal Economic Society in 1936; ed 2002 p
- John Maynard Keynes.the general theory of employment, interest and money fellow of the king's college, cambridge, published by harcourt, brace and company
- Whitaker, J.K., "Marshall, Alfred", The New Palgrave: A Dictionary of Economics, Vol. 3 (K to P), John Eatwell et al., eds. (Macmillan Press, 1987)
- Gaussin Sur l'état social dit état sauvage, article, Bulletins et Mémoires de la Société d'Anthropologie de Paris Année 1866
- Pierre Guillaume, L'état providence en question.article Vingtième Siècle. Revue d'histoire Année 2001.
- Pierre Guillaume, L'état providence en question.article Vingtième Siècle.
- ABDELMALK IHZRIR « L'Etat et le droit dans le renouveau néolibéral la trajectoire d'une pensée autoritaire » remald ; revue Marocaine d'administration locale et de développement, 173. 2023.

- .Pierre rosanvalon « la crise de l'etat providance » Edition de seuil, 27, rue jacob, paris, 1981
- Daniel Mock. « La mondialisation et Etat de droit », in les cahiers de droit, vol 41, n°2, juin 2000
- Mireille Delmas-Marty. Trois défis pour un droit mondial, Paris, éditions Le Seuil, 1998
- Barbara Stiegler, «Il faut s'adapter». Sur un nouvel impératif politique, Paris, Gallimard, coll. «NRF essais», 2019
- Gérard Marie Henry, Alfred Marshall et la création de la science économique, Dans Histoire de la pensée économique (2009)
- Leandro Sepulveda, Social Enterprise –A New Phenomenon in the Field of Economic and Social Welfare? Middlesex University Business School, London, UK. 2014
- Jose antonio ocampo, Critical Issues in International Financial Reform, transaction publishers, new Brunswick.2003.
- Jacques Chevallier, L'état régulateur Dans Revue française d'administration publique 2004
- Joele Nguyen Duy-Tan, Methodes de la science politique, edition Ermase, deuxième édition, 1990
- Pierre Rosanvallon Democratic Legitimacy impartiality, reflexivity, proximit, translated by arthur goldhammer, Seuil, Les Livres du Nouveau Monde, princeton university press oxford in 2008
- Pierre Rosanvallon, Citoyenneté politique et citoyenneté sociale au XIXe siècle, Editions l'Atelier on behalf of Association Le Mouvement Social, Le Mouvement social